**شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا**
شركة مساهمة مصرية طبقاً لإحكام القانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١

**قطاع التكاليف والاستثمار**

**السادة/ البورصة المصريه**

**تحيه طيبه وبعد/...**

نتشرف بأن نرسل لسيادتكم تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية المعـدة طبقـاً لقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنه ٢٠١٥ عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ....

مدير عام
علاقات المستثمرين

"محاسب/ عرفات بداروى راغب"

المركز الرئيسى : ١٩ ش الجلاء – طنطا
ت: ٠٤٠/٣٥٤٨٣٨٤ - ٠٤٠/٣٥٤٨٥٤٧ تلفاكس
deltamills3@gmail.com
E-mail deltamillscomputer@gmail.com

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحـــن والمضـــارب

# تقرير فحص محدود
# للقوائم المالية الدورية لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا
# في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

## إلى السادة / مساهمي شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا:

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المرفقة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وكذا قوائم الدخل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

## نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها فى عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية.

**وفيما يلى أهم الملاحظات التى أسفر عنها الفحص المحدود:**

-لم يتم جرد كل من الأصول الثابتة، والتكوين الاستثماري البالغة نحو ٢٢٥,٤٧٠ مليون جنيه، ٨١,٩٣٢ مليون جنيه على التوالي.

**يتعين اتخاذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من صحة وسلامة الأرصدة في تاريخ المركز المالي ومراعاة أثر أية فروق على الحسابات المختصة.**

-مازالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ١,٤٠٣ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة منذ عدة سنوات تتمثل في أراضي ومباني مطاحن متوقفة رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الاستغلال الأمثل لتلك الأصول وتعظيم العائد على المال المستثمر.

**يتعين سرعة تنفيذ ما ورد بتوصية الجمعية العامة للشركة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الاستغلال الأمثل لتلك الأصول وتعظيم العائد على المال المستثمر.**

-تم الانتهاء من أعمال الرفع المساحي لأرض مجمع مخابز بنها في ٢٠٢١/١/٢٥ والتي تبين منها أن إجمالي المسطح بمساحة ٥٣٨٤ متر مربع ونود ان نشير في هذا الأمر إلى الآتي:

- المساحة المثبتة بسجل الأصول بحوالي ٥٦١٠ متر مربع بفرق حوالي ٢٢٦ متر مربع.
- المساحة المثبتة بالصيغة التنفيذية (وفقاً للحكم الصادر فى الاستئنافين المقيدين برقمي ١١٠٤ لسنة ٣٧ ق، ٤٦ لسنة ٣٨ ق استئناف عالي بإلزام الشركة بسداد ما قيمته ١٠,٠٧٣مليون جنيه ثمن الأرض) لمساحة ٨٨٨٤ متر مربع طبقاً لما ورد بحيثيات الحكم الذي أعتمد على المساحة المثبتة بالعقد المحرر بين الشركة ومحافظة القليوبية فى عام ١٩٧٦ وهو ما قامت الشركة بسدادة كثمن لمساحة الارض فى عام ٢٠١٠ وبفارق قدرة ٣٥٠٠ متر مربع وغير معلوم لنا اسباب ذلك الفرق فى تلك المساحة.

كما لم يتم حسم النزاع ما بين الشركة ومحافظة القليوبية على تقنين وضع ملكية الشركة للأرض رغم سداد قيمتها وفقاً للحكم الصادر المشار إليه بعالية والذي تم الطعن عليه أمام محكمة النقض من جانب المحافظة وتم رفضه وتأييد حكم الاستئناف لصالح الشركة.

**يتعين دراسة الأثر الناتج عن المساحة الظاهرة نتيجة الرفع المساحي ومطالبة الجهات المعنية بقيمة هذه الفروق المساحية أو التي قد تكون استقطعت للمنفعة العامة وإجراء التسويات المالية في ضوء ما نتج من الرفع المساحي وتعديل سجل**

**الأصول الثابتة مع سرعة حسم النزاع مع محافظة القليوبية لتقنين ملكية الشركة للأرض.**

-مازال الوضع قائماً بشأن عدم الانتهاء من تقنين وضع يد الشركة على بعض الأراضي والعقارات التي آلت إليها بقرارات التأميم أو قرارات تخصيص بعضها محل دعاوى قضائية، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- مطحن السلام بقليوبية بمساحة ١٦ قيراط و٨ أسهم (حوالي ٢٨٥٨,٣٢ م٢) وهناك نزاع قضائي مع الورثة امام المحكمة الادارية العليا رقم ٦١/٨٥٧٨٧قضائي ولم تحدد جلسة.
- مطحن المعداوى بمنوف بمساحة ١١ قيراط (حوالي ١٩٢٥ م٢) يوجد منها ٢٩١م٢ موضوع خلاف مع أملاك الدولة متداخلة مع أرض المطحن على الشيوع ولقد صدر قرار بالإزالة ونزع الملكية وتم قيد طعن على القرار برقم ١٧٤١ لسنه ٥٦ ق إدارية عليا. وصدر الحكم لصالح الدولة تم الطعن علية برقم ٣٥٥٤٢ لسنة ٥٦ق ادارية عليا صدر حكم ضد الشركة هذا وقد انتهت الشركة الى تقديم طلب لشراء تلك المساحة ولم يتم البت فيه من قبل ادارة املاك محافظة المنوفية.
- أرض قشعمي بمدينة دسوق: وهي محل نزاع قضائي بالدعوى رقم ٧٧ لسنة ٢٠٠٨ مدني كلي دسوق مقامة من الوحدة المحلية لمدينة دسوق وضم أليها الدعوى رقم ٦ لسنة ٢٠١٥ م.ك دسوق باسم ورثة / يوسف أبو طور وحكم فيها لصالح الشركة وتم عمل استئناف بأرقام ٨٣٠، ٩٤١، ٩٤٣ لسنة ٢ ق. س.ع فوه مؤجلة لجلسة ٢٠٢١/٣/١٧.
- مطحن سرس الليان القديم: توجد الدعوى رقم ٢٣١ لسنة ٢٠١٣ مدني كلى حكومة شبين الكوم مقامة من ورثة المرحوم كمال عبد الحميد السيد شحاته ضد الشركة للمطالبة بمحو وشطب من السجل العيني واسترداد الأرض محل المطحن وكذا التعويض وتداولت الدعوى أمام أول درجة وقضى فيها لصالح الشركة وأقام المدعين الطعن على الحكم بالاستئناف رقم ٧٤ لسنة ٤٩ ق س ع شبين الكوم وهذا الإستئناف تم حجزه للحكم بجلسة ٢٠٢١/٢/٦.
- الدعوى رقم ٢٠١١/٤٧ م. بندر دمنهور مقامة من ورثة فتحي فطيم علي فطيم ضد الشركة دعوى فرز وتجنيب مع التسليم لمساحة ٤٠٠ م٢ من إجمالي مساحة المطحن وقدرها ٢٣٠٠م٢، وقضى فيها برفض الدعوى لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٦/١٠/٢٧ ولم يستأنف الحكم وهذه الدعوى وقف تعليقي حتى الآن.

- الإستئناف رقم ٤٨/٢٩٦ ق.س.ع شبين الكوم باسم / سهير يعقوب سابا وآخرين بشأن مطحن خالد بن الوليد بشبين الكوم قضى فيه لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٧/٦/٢٨ وهناك طعن بالإدارية العليا ولم يحدد له جلسة بعد.
- الدعوى رقم ٦٩/١٨٩ مقامة من ورثة سليمان فرج سليمان لنقض الحكم رقم ٢٩/٤١٥ شبين الكوم القاضي برفض الدعوى المقامة منهم لتثبيت ملكيتهم للأرض الكائنة بشبين الكوم شارع الجلاء بمساحة ٣ سهم و١٥ قيراط و٥ فدان مع إلزام الشركة وأخرين بالمصروفات والأتعاب، ولم يحدد لها جلسة بعد.

**يتعين حصر جميع الحالات المثيلة مع ضرورة سرعة الانتهاء من تسجيل هذه المساحات من الأراضي للحفاظ على ممتلكات الشركة مع ضرورة متابعة الإجراءات القانونية الواجبة في هذا الشأن حفاظاً على حقوق وممتلكات الشركة والافادة.**

- تم إعادة تأهيل خط مكرونة شبين الكوم عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بهدف الحفاظ على قدرته الإنتاجية وتحسين ورفع كفاءة إنتاجه وقد تم ضخ استثمارات في سبيل تحقيق ذلك تقدر بنحو ٦,٥٢٣ مليون جنيه وتم تعليتها لحساب الأصول الثابتة والتشغيل في ٢٠٢٠\١\٢١ وقد تبين بشأنه الآتي:
  - بلغت كمية الإنتاج خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ حوالي ١٣١٨ طن وبنسبة تحقيق مستهدف تقدر ٣٠%.
  - حقق تشغيل الخط خلال الفترة (الستة أشهر) خسارة تقدر بنحو ٤,٦٨٨ مليون جنيه (وهي تمثل خسائر تشغيل فقط بخلاف باقي التكاليف التسويقية والإدارية والتمويلية الأخرى والمتصلة بنفس النشاط)، نتيجة لعدم تغطية إيرادات البيع للتكاليف المباشرة للمنتج وما يترتب عليه من تضاعف تلك الخسائر عند إضافة كميات جديدة من هذا المنتج.
  - أسفر تشغيل مصنع المكرونة بعد التطوير الذي تم عليه وعمله منذ يناير ٢٠٢٠ وحتى ديسمبر ٢٠٢٠ عن خسائر تقدر بنحو ٩,٦٦٧ مليون جنيه الأمر الذي يشير إلى عدم وجود دراسة جدوى حقيقية قبل اتخاذ قرار ضخ استثمارات جديدة في أعمال تطوير دون جدوى وتزايد الخسائر المرتبطة بها.

**نوصي بدراسة ما سبق مع العمل على ترشيد التكلفة والاستفادة من الطاقات الإنتاجية المتاحة، والعمل على تنشيط المبيعات وفتح أسواق جديدة في ظل السوق التنافسية مع ضرورة أعداد دراسات الجدوى اللازمة قبل الاستثمار في المشروعات.**

-تم تعلية الأصول الثابتة (مباني) بقطاع المنوفية نحو ٧٥١ ألف جنيه قيمة ما تم صرفه على دهانات صومعة المنوفية بالخطأ حيث أنها تمثل مصاريف صيانة للصومعة.

**يتعين حصر أي أعمال مثيلة وتحميلها على حساب المصروفات المختصة مع ألغاء ما تم حسابه للإهلاك عن هذه الفترة.**

-لم يتم تعلية الأصول الثابتة بمبلغ نحو ١,٠١ مليون جنيه قيمة ما تم صرفه على صومعتي كفر الشيخ ودمنهور وتم الاستلام بمحضر في ٢٠٢٠/١٠/٥ من المكتب الاستشاري (سيجمان).

**يتعين تعلية ذلك المبلغ للأصول الثابتة وإجراء التصويب اللازم في هذا الشأن مع مراعاة الإهلاك الخاص بها عن تلك الفترة.**

-تضمن حساب التكوين الإستثمارى مبلغ نحو ٧٨٤ألف جنيه تتمثل في قيمة خط الخبز اللبناني بمخبز المحلة الكبرى والذي تم تركيبه واستلامه الابتدائي في ٢٠١٨/٩/٢٠ وفقاً لمحضر تركيب الخط بقطاع الغربية إلا أنه لم يتم أضافته للأصول لعدم حصول الشركة على ربط تمويني له حتى تاريخه، هذا وقد تم مناقشة هذا الموضوع بالجمعية العامة للشركة المنعقدة في ٢٠١٩/١٠/١٦ والتي خلصت فيها إلى صعوبة عودة الربط التمويني مرة أخري وضرورة العمل على دراسة البدائل المتاحة للاستفادة من هذا الخط وهذا ما لم يتم حتي تاريخه.

**يتعين إجراء التصويب اللازم بالإضافة للأصول الثابتة مع مراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك مع ضرورة العمل على دراسة البدائل المتاحة للاستفادة من المستثمر في خط الخبز طبقاً لما أوصت به الجمعية العامة للشركة وأعداد دراسات الجدوى اللازمة قبل الاستثمار في المشروعات.**

- مازال التكوين الاستثماري يتضمن نحو ١٢١ ألف جنيه يمثل قيمة مشمعات بالمخزن الرئيسي وقطاعي القليوبية وكفر الشيخ تم شرائها منذ أكثر من ثلاثة أعوام ولم يتم الاستفادة منها.

**يتعين العمل على الاستفادة من تلك المشمعات خاصة في ظل شراءها منذ مدة ولم تستخدم.**

- بلغ المنصرف على مطحن سلندرات بنها نحو ٢٧,٣٥٤ مليون جنيه حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ لرفع قدرته الإنتاجية من ٢٦٠ طن/يوم إلى ٤٢٥ طن/يوم، رغم أن الربط المخصص للمطحن حوالي ٢٤٥ طن/يوم من قبل الجهات المختصة وطبقاً لما أثير من مناقشات في الجمعية العامة للشركة في جلستها المنعقدة في ٢٠٢٠/١٠/٤ (هذ بخلاف ما تم تعليته للأصول الثابتة -مباني- في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٢,٣٩٤ مليون جنيه) ولم نقف على مدي الجدوى من رفع قدرة المطحن في ظل التحديد المسبق للربط المخصص للمطحن.

**يجب موافاتنا بالأسباب التي دعت الشركة إلى اتخاذ قرار رفع القدرة الإنتاجية رغم قدرة المطحن على تلبية الربط التمويني المحدد له دون ضخ استثمارات جديدة لزيادة قدرته خاصة أن تلك الطاقة المضافة سوف تعتبر من الطاقات المعطلة ودون تحقيق أي منافع اقتصادية مضافة من تلك الأعمال.**

-تم تخفيض حساب التكوين الاستثماري بنحو ٤٢٨,٥ ألف جنيه تمثل عدد ٣ سلندر بنحو ٣٩١,٢ ألف جنيه، عدد ٢ لوحة كهربائية بنحو ٣٧,٣ ألف جنيه وتم أضافتها ضمن مخزون قطع غيار قطاع المنوفية وصرفها تحميلاً على المصروفات.

**يتعين اجراء التصويب اللازم في هذا الشأن بتعلية الأصول الثابتة بتلك القيمة مع استبعاد الأصل المستبدل (مع المخصص المرتبط به) ومراعاة حساب الإهلاك للأصل الجديد.**

-تضمن حساب التكوين الاستثماري نحو ٣٠,١٦٠ مليون جنيه ثمن شراء أرض مطحن كفر الدوار والبالغ سعرها طبقاً للعقد الابتدائي مع للجمعية التعاونية الإنتاجية للأنشاء والتعمير والبالغ مساحتها الإجمالية حوالي ٤ فدان، ١٤ قيراط، ٢١ سهم وحرر عقده الابتدائي في ٢٠٢٠/١/٢٧ وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء من تحرير عقد البيع النهائي وتوثيقه.

**يتعين سرعة نهو أعمال الرفع المساحي لأرض مطحن كفر الدوار وتحرير عقد البيع النهائي.**

- ارتفاع نسبة تصافي المطاحن التي تراوحت خلال العام بين ١٥٧,٢% بمطحن كفر الشيخ إلى ١٥٤,٨% بمطحن سلندرات شبين الكوم متجاوزاً النسبة النمطية ووفقاً لأخر تعليمات صادرة من الهيئة العامة للسلع التموينية والمحددة بنسبة ١٥٣,٥%، مما يظهر وجود إنحراف إيجابي (كمي في الإنتاج) مع إنحراف سلبي (مواصفة المنتج) الأمر الذي سبق وكبد الشركة غرامات مخالفة مواصفات العام السابق بلغت جملتها نحو ٤٢,٨١٧ مليون جنيه وفقاً لما جاء بالمطابقة التي تم إجرائها مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٠/٨/٢٧، هذا بخلاف ما تكبدته الشركة هذا العام من غرامات تموينية بلغت نحو ١١٠ ألف جنيه.

هذا وقد سبق الإشارة والتنبيه في تقاريرنا السابقة على ضرورة مراعاة المواصفات القياسية للمنتج لتفادي أي غرامات توقع على الشركة، وقد أفادت الشركة بردها علينا في حينه أنه يتم إنتاج منتج مطابق للمواصفات.

**يتعين بحث ما سبق وتحديد المسئولية بشأنه والإفادة لما له من أثر سلبي على نتائج أعمال الشركة.**

- عدم تنفيذ المستهدف من الموازنة التقديرية للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، والجدول التالي يوضح ذلك:

| بيان | الموازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ | الفعلي ٢٠٢٠/٢٠٢١ | نسبة تحقيق الهدف |
|---|---|---|---|
| طحن قمح ٧٢% | ٥٠٠٠٠ طن | ٤٠٥٦٣ طن | ٨١% |
| الخبز التمويني / البلدي | ٣١٧٧٥ جوال | ٩٥٣٣ جوال | ٣٠% |
| المكرونة | ٤٥٠٠ طن | ١٣٨١ طن | ٣١% |

**يتعين العمل على تنشيط العملية التسويقية وإيجاد منافذ بيع جديدة حتى يمكن الوصول إلى استغلال الطاقة المتاحة للطحن بالشركة والمخابز والمكرونة.**

- بلغ المخزون الراكد وبطيء الحركة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٧٠٠ ألف جنيه وفقاً لحصر الشركة.

**يتعين ضرورة دراسة أوجه الاستفادة من المخزون الراكد وبطيء الحركة حتى لا يمثل رأس مال عاطل.**

- بلغ رصيد العملاء في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٢٩,٠٠٢ مليون جنيه (مدين) ، ١٤١,٧٩٧ مليون جنيه (دائن) تلاحظ بشأنه ما يلي:

- تضمن حساب العملاء (الدائن) مبلغ ١٢٠,٩٨٣ مليون جنيه تحت مسمى عملاء مخابز المنظومة القديمة وكذا تضمين حساب الموردين (المدين) لنفس المبلغ تحت مسمى الهيئة العامة للسلع التموينية (إجمالي المنظومة القديمة) والذي ظهر ضمن محضر المطابقة عند التسوية المالية مع الهيئة عن منظومة الخبز عن الفترة من ٢٠١٧/٨/١ حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ تحت مسمى رصيد مستحق للشركة (مستحقات أصحاب مخابز) عن المنظومة القديمة.

**يتعين بحث ودراسة ما سبق الإفادة لما له من أثر على القوائم المالية للشركة.**

- تم منح حافز وعمولة نخالة لبعض العملاء خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بلغ نحو ١٩,٨٣٩ مليون جنيه يتم منحها طوال العام ويحدد الحافز الممنوح لكل عميل طبقاً لحجم مسحوباته.

ومما هو جدير بالذكر أن مبلغ الحافز الممنوح للعملاء يمثل ٣٠,٣٧% من قيمة عمولة الشركة من النخالة والبالغة نحو ٦٥,٣٠٤ مليون جنيه.

**يتعين ضرورة تنشيط أعمال جهاز التسويق بالشركة لتوسيع قاعدة العملاء لتحقيق أعلي عائد ممكن من تسويق النخالة.**

- ظهر رصيد العميل مطحن الشريف في ٢٠٢٠\١٢\٣١ مدين بنحو ٤,٠٥٩ مليون جنيه ودائن بنحو ٧,٥٨٨ مليون جنيه، وتتمثل مديونية العميل في قيمة ما قامت الشركة بسدادة للهيئة العامة للسلع التموينية نيابة عن العميل منذ عام ٢٠١٥ عن منظومة الخبز (أ، ب)، وبالنسبة للدائنيه فلم نقف على تحليل لها أو طبيعتها والتي ترجع إلى عام ٢٠١٤ وذلك وفقاً لأخر مطابقة تم إجراءها مع العميل المذكور عام ٢٠١٥، فضلاً عن عدم وجود أي تعاملات مالية على حساب العميل منذ عام ٢٠١٥.

ويتصل بما سبق وجود ارصدة دائنة متوقفة منذ فترة لبعض العملاء لم نقف على طبيعتها تتمثل في نحو ٦,٣٦٨ مليون جنيه باسم مطحن بوريك الحجر، نحو ٤٢٤ ألف جنيه باسم مطحن أبو عوف.

**يتعين في هذا الأمر موافاتنا بطبيعة الرصيد الدائن لهؤلاء العملاء واجراء التسويات اللازمة على هذا الحساب بالإضافة إلى الحفاظ على حقوق الشركة طرف العميل المدين والإفادة.**

- ظهر رصيد العميل الشركة العامة لتجارة الجملة مدين بنحو ٢٠,٠٧٦ مليون جنيه في ٢٠٢٠\١٢\٣١ تمثل قيمة المديونية المتبقية من مسحوبات العميل من منتجات الشركة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٠ حتى ديسمبر ٢٠٢٠ والتي بلغت جملتها نحو ٣٣,٩٩٢ مليون جنيه في حين بلغ المسدد عن ذات الفترة نحو ١٣,٩٢٥ مليون جنيه بنسبة ٤٠,٩% من حجم التعاملات خلال الفترة فضلاً عن منح العميل خصم وفروق أسعار بلغت جملتها ١٠٣ ألف جنيه، الأمر الذي يشير إلي تعطل أموال الشركة لدي ذلك العميل وعدم الاستفادة من التدفق النقدي الداخل من تحصيل تلك الأموال خاصة في ظل ضعف هامش ربح الشركة من بيع منتج الدقيق الفاخر وخسارتها من بيع منتج المكرونة أضافة إلي تحمل الشركة تكلفة النقل لكافة المحافظات التي يحددها العميل وكذا حصوله علي خصومات.

**يتعين ضرورة دراسة جدوى التعامل مع هذا العميل في ظل التأخر في سداد مستحقات الشركة وما تتكبده الشركة من مصاريف نتيجة هذا التعامل وفي ضوء الانخفاض الشديد في ربحية الشركة حال البيع النقدي لتلك المنتجات.**

- تضمنت الأرصدة المدينة نحو ١٧,٥٠٧ مليون جنيه متوقفة تخص المبني الثقافي (الفندق والقاعة والكافية ومواقع أخري) وهي عبارة عن مديونيات مستأجري المبني المذكور منذ ٢٠١٢ حتي ٢٠٢٠ لكل من السيد/ إبراهيم عبد الحكيم رزق المستأجر السابق للفندق السياحي والنادي الاجتماعي (شونة النصر بطنطا) بموجب العقد المؤرخ فى أبريل ٢٠١٢ وتتمثل تلك المديونية في القيمة الإيجارية المستحقة عن الفترة من يونية ٢٠١٢ وحتى مارس ٢٠١٧، بنحو ١٦,٨٤٨ مليون جنيه ورغم صدور أحكام قضائية نهائية لصالح الشركة في هذا الأمر إلا أنه لم تتمكن من تنفيذها حتى تاريخه، والسيد\ أحمد أبراهيم النوبي أعتباراً من ٢٠١٨\٥\١ والتي بلغت نحو ٦٥٩ ألف جنيه (ايجار ستة شهور بالإضافة إلي نصيب المستأجر من المصروفات) رغم أعفاء المستأجر من سداد القيمة الإيجارية لمدة تناهز الستة أشهر في بداية فترة التعاقد وذلك حتى تنهي الشركة إجراءات تغيير الترخيص من إداري إلى فندقي والذي كبد الشركة نحو ١١٤ ألف جنيه فضلاً عن

عدم حصول الشركة علي خطاب ضمان من المستأجر كتأمين منه بنحو ٢٥٠ ألف جنيه طبقاً للتعاقد المبرم، كما تراخت في أتخاذ أية إجراءات حيال تقاعس المستأجر عن السداد وذلك طبقاً لما ورد بالعقد المبرم ببند رقم (٩) والذي يقضي بأحقية الشركة إلي فسخ العقد دون اللجوء للقضاء في حال عدم سداد المستأجر للقيمة الإيجارية في المواعيد المحددة بل قامت بمنح المستأجر تأجيل لسداد المتأخرات ورغم ذلك لم يلتزم المستأجر بالسداد، وقد أبدي المستأجر عدم رغبته في أتمام التعاقد وقام بتسليم الموقع والمنقولات للجنة المشكلة لهذا في مارس ٢٠٢٠ وقامت الشركة بإقامة دعوي قضائية رقم ٧١٦ لسنة ٢٠٢٠ م ك طنطا مؤجلة لجلسة في ٢٠٢١\٣\٣١ للتقرير.

وقد أفادت الشركة باجتماعها في الجمعية العامة لها في ٢٠٢٠/١٠/٤ بالبدء في تشغيل وإدارة المبني الثقافي بمعرفتها للاستفادة منه وهو ما لم يتم حتى تاريخه.

**يتعين بناء على ما سبق:**

- **الالتزام بما ورد بمحضر الجمعية العامة للشركة بشأن إدارة وتشغيل المبني الثقافي.**
- **موالاة الدعاوى القضائية المتداولة فيما هو فى صالح الشركة والعمل على تحصيل مستحقاتها طرف الغير في ضوء الأحكام الصادرة لصالحها والإفادة.**

- بلغ رصيد النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٧١٠,٧١٠ مليون جنيه، كما بلغ رصيد البنوك الدائنة (سحب على المكشوف) نحو ٩٨,٩٦٩ مليون جنيه تبين بشأنها الآتي:

- قامت الشركة بتجميد أموالها وحصرها بحسابات جارية طرف بنكي البركة والأهلي الكويتي البالغ أرصدتهما في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٢٦٤,٠٥٤ مليون جنية، ١٥٧,٩٧١ مليون جنيه على التوالي وبنسبة ٩١,٦% من رصيد الحسابات الجارية للشركة طرف كل البنوك والبالغ نحو ٤٦٠,٧١٠ مليون جنيه دون المفاضلة بين البدائل المتاحة لفرص الاستثمار في الاوعية الادخارية المتنوعة طرف البنوك وكذا المفاضلة بين عروض البنوك المختلفة.

- صدر قرار مجلس الإدارة رقم ١١/٧٩٣ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٨ بالموافقة على قيام الشركة بالسحب على المكشوف بضمان الودائع بمعدل عائد مدين يزيد عن سعر عائد الودائع بنسبة ١,٥% وقد شاب هذا القرار الكثير من العوار نسرد أهمها في النقاط التالية:
  - تم الموافقة على اتخاذ قرار السحب على المكشوف دون وجود مذكرة للعرض على المجلس موضح بها الموقف المالي والسيولة المتاحة لدي الشركة في تاريخ أصدار القرار كذا مدي الحاجة إلى اللجوء للسحب على المكشوف وجدوى الاستفادة من اتخاذ هذا القرار حيث تم اتخاذ القرار بناء على كتاب بنك البركة مصر (فرع طنطا) والذي أشار إلى منح الشركة جاري مدين بضمان ودائع بأعباء مالية تزيد بنسبة ١,٥% عن عائد الودائع.
  - رغم وضوح ارتفاع الفائدة المدينة التي سوف تتكبدها الشركة من جراء السحب على المكشوف عن الفائدة الدائنة التي تتحصل عليها الشركة من الودائع وحساباتها الجارية وأيضاً في ظل أستحواذ الركة لأرصدة مالية مرتفعة طرف البنوك تكفي لأستداء كافة التزاماتها وكذا القيام بممارسة كافة أعمالها دون وجود أي عوائق أو أزمات في السيولة النقدية حيث بلغ رصيد النقدية لدي الشركة في تاريخ اتخاذ القرار نحو ٧٥٠ مليون جنيه.
  - لم يتضمن قرار مجلس الإدارة أي حدود أو وضع سقف ائتماني للسحب على المكشوف من البنوك كذا أوجه السحب والاستخدام.
  - عدم طلب مجلس الإدارة الدراسة وتوفير عروض بديلة من قبل البنوك لآخري قبل اتخاذ هذا القرار.

وبفحص حسابات البنوك وما تم عليها تنفيذاً للقرار السابق الأشارة إليه بعالية تبين الآتي:

- تم السحب على المكشوف تنفيذاً للقرار أعتباراً من ٢٠٢٠/١٠/١٨ من بنك البركة والذي كان رصيد الشركة طرفه في هذا التاريخ نحو ٢٤١ مليون جنيه (مدين) هذا بخلاف باقي أرصدة الشركة طرف بنوك أخري في ذات التاريخ تقدر بنحو ٢٠٥

مليون جنيه، والبيان التالي يوضح ما تم سحبه على المكشوف شهريا والسداد الذي تم عليه وكذا الفائدة التي تكبدتها الشركة نظير ذلك:

القيمة بالمليون جنيه

| تاريخ السحب | قيمة السحب | الاستخدام | اجمالي السداد خلال الشهر | الفائدة المحملة على حساب الشركة |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠٢٠/١٠/١٨ | ٧٨,٥ | سداد أرباح | ٢٦,٨١٠ | ٠,٣٢٧ |
| ٢٠٢٠/١٠/٢٧ | ٤٠ | سداد ضرائب | | |
| ٢٠٢٠/١١/١٥ | ٨٠ | سداد أرباح | ٥٩,٠٤٠ | ٠,٦٩٥ |
| ٢٠٢٠/١٢/١٣ | ٢٠ | سداد السحب على المكشوف | ٣٣,٨٩٢ | ٠,٩٧٥ |
| الإجمالي | ٢١٨,٥ | | ١١٩,٧٤٢ | ٢,٠٩٧ |

- وكما يتضح من الجدول السابق فأنه لا يوجد أي ضرورة أو منفعة عائدة للشركة من هذا الإجراء حيث أن جملة ما تم استخدامه نحو ١٩٨,٥ مليون جنيه كانت متوافرة كرصيد لهذا البنك فقط خلاف البنوك الأخرى (٢٤١ مليون جنيه) ويؤكد ذلك ما تم سحبه بمبلغ ٢٠ مليون جنيه خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٠ استخدمت في سداد رصيد السحب على المكشوف هذا بخلاف الموارد المالية المتدفقة من أنشطة الشركة خلال الثلاثة أشهر (فترة السحب على المكشوف) بلغت نحو ١٢٠ مليون جنيه استخدمت في سداد ما نسبته ٥٥% من السحب على المكشوف.

وبناء على ما سبق وتم عرضه يتضح لنا عدم سلامة القرار المتخذ الذي كبد الشركة نحو ٢,٠٩٧ مليون جنيه أعباء مالية إضافية دون الحاجة إليها (نسبة ١,٥% الزيادة في الفائدة والدمغة النسبية) هذا بخلاف ما قامت به الشركة من سحب على المكشوف استخدمت لسداد السحب على المكشوف في ذات البنك وذات الرصيد مما أدي إلي تضاف تلك الأعباء ودون أي حاجة لاتخاذ هذا الإجراء.

**يتعين في هذا الأمر أعادة دراسة قرار مجلس الإدارة المثار في هذا الموضوع كما يتعين موافاتنا بأسباب اتخاذ هذ القرار في ضوء السلبيات الظاهرة به وإذا كان له أي أثر إيجابي في ظل انهيار الرافعة المالية الناتجة في ضوء تنفيذ القرار المتخذ وسرعة الإفادة.**

- لم نواف بدراسة المخصصات فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ والبالغة نحو ١٨٣,٠٦٢ مليون جنيه مقابل نحو ١٨٥,٨٦٩ مليون جنيه حيث تم استخدام مبلغ نحو ٢,٨٠٧ مليون جنيه من مخصص المطالبات والمنازعات المكون فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ الأمر الذي لم نقف معه على مدي سلامة المخصصات المكونة بشأنها تلك المخصصات.

**يتعين موافاتنا بدراسة المخصصات طبقاً لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) الخاص بالمخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة ولما له من أثر جوهري على القوائم المالية.**

- تضمن حساب الالتزامات طويلة الأجل فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ المبالغ التالية:

- مبلغ ٣,٩٤٤ مليون جنيه يتمثل فى (نحو ١,٨٥٥ مليون جنيه منذ ١٩٨٦/١٩٨٥ حتى ١٩٩١/١٩٩٠ عبارة عن بواقي الحصص النقدية، نحو ٢,٠٨٩ مليون جنيه حصة العاملين عن الخدمات المحلية والمركزية ١٥%) رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠٢٠/١٠/٤ بموالاة الشركة القابضة للصناعات الغذائية للحصول على القرارات المنظمة للتصرف فى تلك المبالغ وذلك في ضوء ما تقضي به المادة رقم (١٩٦) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته.

**يتعين تنفيذ ما ورد بتوصية الجمعية العامة للشركة ودراسة تلك الأرصدة وفقاً لما تقضى به الأحكام والقواعد القانونية بشأن الحصص النقدية وحصة العاملين.**

- نحو ١,٥٩٤ مليون جنيه تمثل قيمة المسدد تحت حساب قيمة أرض قشعمي بمدينة دسوق البالغ قيمتها نحو ٤,٥ مليون جنيه (بمعرفة الشركة القابضة للصناعات الغذائية).

**يتعين ضرورة متابعة الإجراءات القانونية لتحصيل المستحق للشركة.**

- عدم إجراء المطابقات اللازمة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدتها المدينة البالغة ١٥٥,٣٨٥ مليون جنيه والدائنة البالغة ٢٤٩,٢٤٥ مليون جنيه، والجدول التالي يوضح ذلك:

| بيان | الرصيد الدفتري | |
|---|---|---|
| | المدين (جنيه) | الدائن (جنيه) |
| نخالة خشنة ٨٢% | ----- | ٥٧٢٣١٤٠٨ |
| إجمالي المنظومة الجديدة (أ، ب، جـ) | ٣٤٤٠٢١٣٠ | ----- |
| إجمالي المنظومة القديمة | ١٢٠٩٨٣٠٦٠ | |
| إجمالي المنظومة الجديدة (د) | ----- | ١٩٢٠١٣٦٤٦ |
| الإجمالي | ١٥٥٣٨٥١٩٠ | ٢٤٩٢٤٥٠٥٤ |

ويتصل بما سبق تضمن حسابات (الهيئة) نحو ٥٧,٢٣١ مليون جنيه رصيد (دائن) تحت مسمي نخالة خشنة ٨٢% مرحلة منذ عدة سنوات لم نقف على طبيعتها وموقف الهيئة منها في ظل عدم ورودها في المطابقات السابقة التي تم اجرائها مع الهيئة المذكورة.

**يتعين إجراء المطابقات اللازمة حيث أنها من أدلة الأثبات وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه المطابقة مع دراسة وفحص الرصيد الدائن المشار إليه وإجراء مطابقة عنه مع الهيئة والتسوية في ضوء ما تسفر عنه.**

- تضمن حساب الموردين نحو ٢,١٠٦ مليون جنيه (دائن) تحت مسمي موردين نقداً وبالفحص تبين أن هذه القيمة تمثل الفرق بين حسابات المخازن بالإدارة المالية ورصيدها بحسابات المخزون وهذا ناتج إلى التأخر في أثبات القيود المالية لما تم توريده من بعض الموردين فضلاً عن عدم أثبات ما يتم صرفه من تلك الأصناف الموردة الأمر الذي له أثر مباشر في قيمة المخزون ومصروفات الشركة.

**يتعين مراعاة سرعة القيد وأثباته حتى تظهر حسابات المخازن والموردين والمصروفات على حقيقتها وكذا لأحكام الرقابة على أعمال المخازن.**

- قامت الشركة بحساب قيمة ضرائب الدخل تقديرياً بنحو ١٧,٥٦١ مليون جنيه ولم تراع أعداد الوعاء الضريبي لها وفقاً لقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته مما له من أثر جوهري على قيمة الضريبة المخصومة وصافي الربح بعد الضريبة، فضلاً عن حساب الضريبة المؤجلة عن تلك الفترة تقديرياً بنحو ٨٠١ ألف جنيه (دائن) دون مراعاة الأصول المضافة والمستبعدة خلال الفترة وحساب الإهلاك الضريبي تقديرياً دون مراعاة التغيرات التي تطرأ عليه بالمخالفة لما يقضي به المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٤) بشأن ضريبة الدخل.

**يتعين ضرورة حساب الضريبة المستحقة وفق ما يقضى به قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، وكذلك معايير المحاسبة المصرية لما لذلك من أثر واضح في تحديد صافي ربح الفترة.**

- عدم حساب نسبة المساهمة التكافلية طبقاً للكتاب الدوري رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨ الصادر من رئيس مصلحة الضرائب المصرية بشأن ضوابط تطبيق أحكام القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٠٩) لسنة ٢٠١٨ بشأن نظام التأمين الصحي الشامل والذى تضمن فى البند الثالث " قيام مصلحة الضرائب بتقدير نسبة ٢,٥ فى الألف من جملة الإيرادات السنوية للمنشآت الفردية والشركات والهيئات العامة الاقتصادية وذلك من واقع الإقرارات الضريبية المقدمة وفقاً لنص المادة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ وتخطر وزارة المالية بتلك المبالغ سنوياً " وتبلغ قيمة تلك المساهمة طبقاً لما ورد بدفاتر الشركة نحو ١,٤٤٨ مليون جنيه.

**يتعين الالتزام بتطبيق القانون المذكور أعلاه، ومراعاة تأثير الحسابات المختصة لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة.**

- تضمنت قائمة الدخل فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بعض المصروفات التقديرية منها:
  - أجور ١٣,٤٧١ مليون جنية.
  - مزايا عينية ١,٢٠٠ مليون جنيه.
  - مصروف تأمينات اجتماعية ١,٤٣٥ مليون جنيه.
  - مياه ٧٦ ألف جنيه.
  - تليفون ٤٥ ألف جنيه

**يتعين أثبات المصروفات الفعلية والتسوية في ضوء ذلك لما له من أثر على نتائج الأعمال.**

- بلغت قيمة أجرة طحن الأقماح التموينية لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية نحو ٢٩٦,٣١٠ مليون جنيه (بحساب إيرادات تشغيل للغير) وذلك محسوباً على أساس كمية مطحونة قدرها ٦٧٥٥٨٧ طن قمح خلافاً لما هو وارد بمحاضر تصافي المطاحن في ٢٠٢٠/١٢/٣١ والبالغ الكمية بها ٦٧٣١٢٩ طن قمح ٢٤ قيراط (خاصة أنه تم النص في

المطابقات السابق إجرائها مع الهيئة العامة للسلع التموينية أنه يتم المحاسبة علي أساس ٢٤ قيراط) بفرق قدره حوالي ٢٤٥٧ طن بلغ نصيبها من إيرادات تشغيل للغير نحو ١,٠٧٨ مليون جنيه بالخطأ، الأمر الذي يستوجب معه تخفيض تلك الإيرادات بذلك المبلغ مع مراعاة تعديل قيمة الضريبة المضافة المحسوبة في ضوء ما سبق.

**يتعين إجراء التصويب اللازم حتى تظهر نتائج الأعمال على حقيقتها.**

- أسفرت بعض أنشطة الشركة عن خسائر بلغت نحو ١٥,٨٧٦ مليون جنيه تتمثل فيما يلي:
  - نحو ١١,١٨٨ مليون جنيه خسائر نشاط الخبز.
  - نحو ٤,٦٨٨ مليون جنيه خسائر نشاط المكرونة.

**يتعين اتخاذ الإجراءات والتدابير الواجبة للنهوض بأنشطة الشركة وتعظيم العائد منها.**

- لم تقم الشركة بتشكيل لجنة للحوكمة والاستدامة وتعيين مسؤول عنها تعهد إليه مسئولية متابعة وتطبيق مبادئ الحوكمة والرد على استفسارات المساهمين وتحدد مهامه ومسئولياته ضمن الهيكل التنظيمي للشركة على أن يقوم برفع تقرير دوري عن مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة إلى مجلس إدارة الشركة وذلك وفقاً لما تقضى به قواعد الحوكمة ومعايير المراجعة (المعيار رقم ٢٦٠- الاتصال مع المسئولين عن الحوكمة فيما يتعلق بموضوعات المراجعة).

**يتعين تشكيل اللجنة المشار إليها وبما تتطلبه التعليمات والقرارات المنظمة لهذا الشأن.**

- لم تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بعض متطلبات الإفصاح طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وعرض القوائم كما هو وارد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) والخاص بالقوائم المالية الدورية ومن ذلك:
  - عرض نصيب السهم في الأرباح بقائمة الدخل طبقاً للفقرة رقم (١١).
  - الإفصاح عن طبيعة ومبلغ البنود التي تؤثر على الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية أو صافي الأرباح أو التدفقات النقدية والتي تكون غير عادية (فقرة ١٦ – جـ).
  - إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافي (فقرة ١٦ – ز).

- لم يتم الالتزام ببعض قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادرة بقرار رئيس مجلس أمناء مركز المديرين التابع لوزارة الاستثمار في ٢٠٠٧/٦ حيث لم يتم الإفصاح عن الآتي:

- التفويض الصادر من مجلس إدارة الشركة سواء لأحد أعضاءه أو لغيرهم مع تحديد موضوع التفويض ومدته الزمنية.
- ما يتقاضاه أي من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.

**يتعين الالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية ومراعاة تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات.**

الاستنتاج المتحفظ:

وفى ضوء فحصنا المحدود وباستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه من ملاحظات وتعديلات جوهرية يجب إجراؤها لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ لتتفق مع معايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تحريراً فى ٩ / ٢ / ٢٠٢١

أحمد

مدير عام
نائب مدير الإدارة
( محاسب / ياسر مختار سيد )

وكيل الوزارة
*نائب أول مدير الإدارة*
( محاسب / عماد وجيه شحاته )

يعتمد ،،،

الوكيل الأول
مدير الإدارة
( محاسب / هويدا حسن محمد عبد الصمد)